PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**25-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Parliament summons Minister of Health to discuss drug price increase**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Mohamed Abdel Qader - Khaled El Shamy**

البرلمان يستدعى وزير الصحة لبحث زيادة أسعار الأدوية

أعضاء بـ«الصحة» ينتقدون القرار ويصفونه بـ«الجريمة».. و«عبدالعال»: شركات طبقت الزيادة بطريقة خاطئة

جانب من اجتماع لجنة الصحة أمس

تصوير- على المالكى

كتب- محمد عبدالقادر وخالد الشامى:

قال الدكتور على عبدالعال، رئيس مجلس النواب، إن بعض شركات الأدوية طبقت القرار الخاص بزيادة أسعار بعض الأدوية بشكل خاطئ.

وأضاف «عبدالعال»، خلال كلمته فى الجلسة العامة: «ورد كثير من طلبات الأعضاء بشأن مناقشة الزيادة المقررة فى أسعار الأدوية، ورغم أنه تم تحديدها بـ٢٠٪ على الأدوية التى تُباع بأقل من ٣٠ جنيها، إلا أن بعض الشركات طبقت القرار على العبوات داخل العلبة، ما يعد تطبيقا خاطئا».

وأشار «عبدالعال» إلى أنه سيتم استدعاء وزير الصحة فى الجلسة المقبلة لمناقشته فى هذه الطلبات، فيما وصف أعضاء فى لجنة الصحة قرار الزيادة بأنه «جريمة».

من ناحية أخرى، أحال الدكتور على عبدالعال اقتراحا بمشروع قانون مقدم من ٦٧ نائبا، بشأن منع العمل لمن بلغ ٦٠ عاما إلى لجنة القوى العاملة.

كما أحال «عبدالعال» اقتراحا بمشروع قانون مقدم من أكثر من ٦٧ نائبا، بشأن إنشاء المجلس الوطنى للشباب إلى لجنة الشباب والرياضة.

ووافق مجلس النواب خلال الجلسة على تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الخطة والموازنة، الذى أوصى بالموافقة على قرار عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٦، بشأن قرض تلقائى بين مصر وصندوق النقد الدولى بمبلغ ٢٤٣ مليون دولار.

وأكد تقرير اللجنة أن القرض يتميز بشروط مالية ميسرة ومناسبة للوضع الاقتصادى والمالى لمصر، ومتوافق مع ما تنتهجه القيادة السياسية والحكومة تجاه سياسة الاقتراض، حيث إن مدة سداد القرض ٣ سنوات، ويسدد على ٤ أقساط نصف سنوية متساوية، وتكاليف خدمة القرض تعتبر مخفضة بالنسبة للفوائد والرسوم، كما أن هناك فترة سماح مناسبة تصل إلى ١٨ شهرا.

وأضاف التقرير أن مصر فى حاجة إلى هذا القرض لأنه يسهم فى تمويل العجز الكلى فى ميزان المدفوعات، خلال العام المالى ٢٠١٥- ٢٠١٦.

ومن بين مميزات القرض أنه لا يتطلب قيام مصر بتطبيق برنامج اقتصادى أو مالى.

فى سياق متصل، قال الدكتور طارق سلمان، مساعد وزير الصحة لشؤون الصيادلة، إن زيادة أسعار الدواء فى السوق جاءت لمواجهة الخسائر التى تعانى منها شركات الأدوية بسبب ارتفاع سعر المادة الخام فى مقابل السعر الرخيص الذى يُباع به الدواء فى الصيدليات.

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الصحة فى البرلمان، برئاسة الدكتور مجدى شندى. وأضاف «سلمان» أن عدد الأدوية المسجلة بوزارة الصحة يتراوح بين ١٣ و١٤ ألف دواء، فى حين أن المتداول فى السوق ٨ آلاف دواء فقط، موضحا ارتفاع سعر المواد الخام نتيجة ارتفاع سعر الدولار، الأمر الذى أدى إلى زيادة تكلفة صناعة الدواء إلى ٣ أضعاف.

وأكد مساعد وزير الصحة أن «رفع سعر الدواء سيوفر الأدوية المختفية والنادرة والناقصة فى السوق، بما يعود بالنفع على المواطن»، قائلا: «المواطن ينفق ٦٠ جنيها ليجد دواء رخيصا وغير موجود فى السوق، وبعض الشركات كانت تنتج دواء وتتكبد الخسائر بسبب ضغط وزارة الصحة»، مشيرا إلى أن عددا من المواطنين وجهوا رسالة لوزارة الصحة مضمونها «ارفعوا سعر الدواء ٣ جنيه أو ٥ جنيه بس وفروه».

من جانبه، انتقد النائب هيثم الحريرى قرار الحكومة بزيادة أسعار الأدوية التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪، وطالب بإلغاء القرار ومحاسبة الوزير، وقال: «نحن لا نقبل حتى من حيث المبدأ رفع أسعار الدواء».

وأضاف «الحريرى»: «فوجئنا بأن هناك أدوية مسعرة بالعلبة وأدوية مسعرة بالشريط»، وقال: «توفير الدواء مسؤولية الحكومة وليس مسؤولية المواطن»، كما طالب بإلغاء القرار، وتابع: «يجب أن يعلم الوزير أن مجلس النواب سيحاسبه».

وقال: «رفع أسعار الدواء جريمة تُضاف إلى الأعباء التى يتحملها المواطنون بالنسبة لرفع أسعار المياه والكهرباء».

كما أعلن النائب محمد الشورى رفضه القرار، مطالبا بسحب الثقة من وزير الصحة، قائلا: «ليس هذا أول قرار خاطئ لوزير الصحة، الوزير فى واد وإحنا فى واد، وإذا كان وزير الصحة أصدر هذا القرار فنحن بذلك نعدم الشعب المصرى، ونضرب أنفسنا بالنار إذا كنا نوابا عن هذا الشعب لا نستطيع حماية حق المواطن»، وتابع: «اللى بيعمله وزير الصحة يسىء لرئيس الجمهورية شعبيا، إيه اللى فاضل للناس تخليها تحب الرئيس، إحنا كده بهذه القرارات بندى الفرصة للناس تبقى إرهابيين».

وهدد «الشورى» بالاستقالة إذا لم يسحب الوزير قراره، قائلا: «إذا لم يُلغ القرار فلا وجود للجنة الصحة»، وتابع: «الوزير مش معبرنا وبيبعت مسؤولين فى الوزارة»، فرد الدكتور مجدى مرشد بأن الوزير فى جنيف، فقال النائب: «خليه فى جنيف». وقال النائب محمود أبوالخير، أمين سر اللجنة، إن وزارة الصحة مسؤولة عن تدهور صناعة الدواء فى مصر، وإن هناك خطة ممنهجة لإغلاق المصانع الحكومية لصالح القطاع الخاص، وأضاف أن هناك أسعارا ارتفعت بنسبة ١٠٠٪.

وقال رئيس اللجنة الدكتور مجدى مرشد، رئيس لجنة الصحة، إنه فى حالة تأكد اللجنة من تطبيق الزيادة بهذه الطريقة، خصوصا فيما يتعلق بتطبيقها على الشريط الواحد وليس علبة الدواء، ستتخذ اللجنة موقفا ضد الحكومة ولن تصمت.

وأضاف: «السعر الزهيد للدواء المصرى تسبب فى احتقاره فى دول الخليج، خصوصا أنه سعره غير طبيعى ولا يتناسب مع المادة الخام، وهو ما